



نشرة تصدر عن: مواطن،

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

الافتتاحية

الجدل الدائر حول آلية التسجيل للانتخابات

إن الجدل الدائر حالياً حول آلية التسجيل للانتخابات ينشأ من منطلقين: الأول مهني وفني، والثاني سياسي يعتمد على حسابات جهوية تتعلق بمن يستطيع أن يحشد لغرض التسجيل.

إن المصالح السياسية المختلفة مشروعة من ناحية مجردة، ولكن ليس خلافاً للقانون وللاعتبارات المهنية.

لقد أحسنت اللجنة المركزية للانتخابات بفتح مراكز إضافية للتسجيل، كما أنها نظمت حملة دقيقة ومخطط لها بشكل جيد لتعريف الجمهور بالمراكز والتواريخ والآليات. ومن الجلي أن هدف اللجنة هو تسجيل أكبر عدد من الناخبين حتى تحظى الانتخابات بالشرعية الضرورية عند عقدها. وقد اختارت اللجنة، أيضاً، نظام التسجيل الحالي بموجب ما ينص عليه القانون.

ومن المعروف أن لكل نظام تسجيل حسنات وسيئات، فالنظام الحالي مثلاً يقلل من إمكانية التزوير، ولكن يلزم أيضاً تحديد لتاريخ الانتخابات حتى تبدأ الحملات الانتخابية مع التسجيل، ومن ثم اهتمام الجمهور بالتسجيل.

ومن الغريب حقاً أن عدد من دعاة تغيير آليات التسجيل الحالية لم يلتفتوا إلى أن اللجنة مقيدة بنص القانون الحالي، وقد أثار رئيس اللجنة المركزية للانتخابات الدكتور حنا ناصر هذا الأمر في مقالة له مؤخراً.

لذا، إن المدخل الأساسي لنقاش الموضوع لا يجب أن يكون سياسياً بمعنى الانطلاق من المصالح الجهوية؛ لأن الأمر الجوهرى هنا يتعلق بالإجراءات الصحيحة قانونياً والأفضل مهنياً. ولم يقترح أحد أن يحال القانون الحالي المنظم لعملية التسجيل إلى المجلس التشريعي لتعديله، على افتراض أن هذا ممكن قانونياً بعد بدء التسجيل.

إن الصلحة الأساسية للأطراف كافة، بما في ذلك لجنة الانتخابات المركزية، هي تسجيل جميع من لهم حق الاقتراع إن أمكن ذلك، وإذ يشترك الجميع في هذه المصلحة، يبقى أن يدرك الجميع أيضاً أن مداخل نقاش الموضوع تتعلق بما هو قانوني، وبالآليات السليمة والأفضل لإجراء أي تعديل على العمول به حالياً إذا كان هذا في خدمة الصالح العام.

إن الانتخابات القادمة؛ البلدية منها والتشريعية والرئاسية، تشكل في الواقع تجربة أولى بمعنى أنها بداية جديدة يؤمل منها وضع النظام السياسي الفلسطيني على طريق الاستقرار، وفتحه للتغيير بطرق سلمية. هذه هي أهمية الانتخابات بدءاً بالتسجيل. وعلى جميع القوى والأحزاب والحركات والمؤسسات الفاعلة في المجتمع تشجيع الجمهور على التسجيل حتى في هذه الظروف الصعبة، لأن الانتخابات عمل وطني من الدرجة الأولى، يؤكد فيها الشعب سيادته على نفسه، واستقلاليته في انتخاب ممثليه. إنها الرد المناسب على حكومة شارون وأطراف أخرى تدعو للديمقراطية وتسير بالاتجاه العاكس.

أفاق - رام الله

الخميس ٣٠ ايلول ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ٢

يخص ٧٢ ألف موظف مدني في فلسطين

قانون الخدمة المدنية: طبق .. لم يطبق

ويلخص أحد هؤلاء السبب بالقول: «المسألة ليست مسألة قوانين أو غيره، المسألة أنه لا يوجد رغبة عند بعض الأطراف لتطبيق القانون لأسباب سياسية، لضمان سيطرة فئة معينة على الوظيفة العامة». ويذهب البعض ابعد من ذلك بالقول «إنه صراع على المناصب بين العائدين والمحليين».

«أفاق برلمانية» التقت السلطة التنفيذية ممثلة برئيس ديوان مجلس الوزراء د. حسن أبو لبدة، والسلطة التشريعية، ممثلة برئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي د.سعدى الكرنز، إضافة إلى مدير عام صوت فلسطين السيد باسم أبو سمية، وحاوثرهم حول العديد من المفاهيم وأشكال التنفيذ للقانون.

أزمة مالية أم سياسية

وعن سبب تقديم القانون أكثر من مرة وإحالته من جديد للمجلس التشريعي للتعديل، يوضح الكرنز: قدمنا مشروعاً معدلاً لقانون الخدمة المدنية لمعالجة الإشكاليات التي واجهت السلطة التنفيذية في محاولة تطبيق القانون ووضعه موضع التنفيذ، ولضمان معالجة الوضع الوظيفي المختل بالسلطة الوطنية، فمشروع القانون القديم يعاني من خلل في التعيين والترقيات، وممارسة المهام والصلاحيات بين كل من وزارة المالية وديوان الموظفين العام، وغير صحيح أن القانون يتعثر تطبيقه لأسباب مالية، فاتورة الرواتب تكفي، القانون سيحد من التضخم الوظيفي ويعيد التوازن إلى اوجه الإنفاق المختلفة في الموازنة العامة للسلطة.

وعن أسباب استثناء فئة المدير والمدير العام من تطبيق المعايير عليها، يشير الكرنز إلى أنه لم يكن هناك تطبيق للقانون. وزارة المالية اجتهدت بوضع سلم للرواتب ولا علاقة له بالقانون.

ويرد أبو لبدة على ذلك بالقول: بالتاكيد هذا جزئياً غير صحيح، التشريعي، يعلم تمام العلم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تمر بأزمة مالية منذ أكثر من أربع سنوات، وبالتالي أحد أسباب التطبيق غير الناجح للشق المالي للقانون يقوم على أن الموارد المالية المطلوبة لتطبيق هذا الشق غير كافية، من ناحية ثانية أنا اعتقد أن قانون الخدمة المدنية هو كل لا يتجزأ، وبالتالي لن يكتمل تطبيق قانون الخدمة المدنية إلا إذا اقترن ذلك بتطبيق قانون التقاعد، لأن الخدمة المدنية محطات يمر بها الموظف من العمل في الخدمة إلى أن يتقاعد وتحفظ حقوقه. إضافة إلى تنظيم الوظيفة العامة وخلق مسار مهني وظيفي محدد ومحفوظ بالقانون لكل الموظفين الذين يشغلون مناصب عامة، ولكن هذا القانون عندما تم إقراره في المجلس التشريعي العام ١٩٩٨ لم يخلُ من ثغرات. هناك الكثير من القضايا التي لم يتناولها القانون، وبالتاكيد لم تكن موفقين في التمهيد لتبنيه إدارياً ومالياً. ويضيف أبو لبدة: الآن المجلس التشريعي يقوم بإعداد الصياغات النهائية للقانون المعدل بنشقيه الإداري والمالي، ونأمل أن يقود ذلك إلى تطبيق أكثر عدالة. باعتقادي يجب ألا يبرهن تطبيق القانون بتوفير الموارد المالية وعدم توفرها، هذا القانون لتنظيم واجبات وحقوق القطاع العام الفلسطيني.

خلافات «المالية» و«الديوان»

وعن إمكانيات التغيير في وضع أصبح الواقع فيه قوياً وهناك قوى تعمل على تعطيل القانون لمصالح شخصية يقول د.أبو لبدة: بالتاكيد نشأت خلافات حادة ما بين ديوان الموظفين العام ووزارة المالية في مرحلة ما، ما أدى إلى

برلمانية آفاق

يخص ٧٢ ألف موظف مدني في فلسطين

قانون الخدمة المدنية: طبق .. لم يطبق

تطبيق القانون يشقه المالي بعيداً عن ديوان الموظفين، وآلن تشكلت لجنة قبل فترة من الزمن قامت بالعمل وإعداد الصيغة المناسبة للتعديلات المقترحة، وقدمت هذه الصيغة للمجلس التشريعي، وهي الآن في طريقها للإقرار، وشكلت هذه اللجنة من وزارة المالية وديوان الموظفين العام ووزارة الصحة والتعليم والمجلس التشريعي.

ويبيّن الكرنز أن التعديلات تحاول العمل على حل هذه القضايا، لذلك ربطت هذه التعديلات بين الدرجة المالية في سلم الرواتب والسعى الوظيفي، وقسمت الموظفين إلى فئات ووضعت آليات الانتقال والتسكين في كل الفئات المعتمدة في القانون، وإن أي خلل كان سابقاً سببه عدم وجود قانون وضوابط وأسس ومعايير وليس العكس، ومع تطبيق القانون ينتهي الخلل، مضيفاً أن القانون لن يأتي بدواء سحري، القانون عملياً سيؤدي إلى معالجة تدريجية ينتهي بتصحيح أوضاع الخدمة المدنية على أسس واضحة وسلمية.

تأثيرات تطل الموظفين

وعن تأثير تطبيق القانون على الأشخاص، وبخاصة وهم يشهدون تغييراً في درجاتهم الوظيفية، وهل القانون يجيئ ما قبله؟، وبخاصة أن هناك وعوداً لأصحاب الدرجات الدنيا بتحسين كبير ومهم على أوضاعهم المالية، يشير أبو لبدة إلى أن هذا يحدث في كافة الدول، قانون الخدمة المدنية يتضمن جدولاً بالوظائف ومسمياتها، بتطبيق القانون بكافة مواد وليس مواد دون الأخرى، لأن الوضع الذي كان سائداً قبل القانون لم يكن نموذجاً إيجابياً، ولا يشكل سبباً لخرق التقاليد الإدارية، القانون الذي نحن بصدده يصنف الفئات المختلفة حسب الدرجات العلمية والخبرات التي يستحقها الشخص.

والخلل القائم ليس مرده إلى القانون الذي كان سارياً قبل قيام السلطة، ولا الذي تم إعداده، السبب عدم الالتزام بالمعايير والأسس والقانون الذي يجب أن يكون المعيار الوحيد للدخول والخروج من الوظيفة، الوظيفة شُغلت بطريقة غير مهنية والتسكين لم يتم على أسس مهنية في الكثير من الحالات، وسكّن بعض الموظفين على أسس غير مهنية ولأسباب مالية، وكل من سعى لتوظيف موظف في موقع لا يستحقه هو المسؤول كائناً من كان. القانون لم يأت بغير المؤهلين. الأشخاص هم الذين خلفوا القانون. وهم من أدوا بنا إلى هذا الوضع.

ويوضح الكرنز الفكرة بالقول: السلطة لم توقع عقداً، الموظف وقع على استلام للعمل، ونحن في القانون اعتبرنا الراتب حقاً مكتسباً، وهما عدا ذلك هو ليس كذلك، وأسس الخدمة المدنية الموجودة حالياً لو طبقت بصورة صحيحة وسلمية يمكن لها أن تنتهي عقد أي موظف يكون أداءه غير صحيح. ويضيف: القانون جاء لخدمة الوظيفة الحكومية العامة من أعلى الدرجات وحتى الفئة الخامسة، التي هي فئة الخدمات، بغض النظر مالياً، وما يقال ليس دقيقاً عندما يداناً بتطبيق القانون العام ١٩٩٥ على سبيل المثال لو قارنا بين راتب المعلم حينها وراتبه حالياً نجدته تضاعف، ولكن لأول مرة هذا القانون يعطي الحقوق ويضع الواجبات على الموظف، الوظيفة الحكومية تحولت إلى مطالبة بالحقوق دون أن يترتب عليها أية واجبات.

التتمة صفحة ٦

«اللجنة المركزية» تنفي وتوقعات بوصول العدد الى المليون

التسجيل للانتخابات .. عزوف يغلفه الشعور بالإحباط



مرجعياته، حتى أن بعض هذه الفضائل تقوم باستنjar حافلات مدفوعة الأجر لنقل بعض المواطنين من نصارها إلى مراكز التسجيل، يلاحظ أن هناك نوعاً من العزوف للغف بالإحباط، لدى العديد من كوادر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وعن هذا يقول استاذ العلاقات الدولية، علاء أبو عامر، البعض يتحدث عن «فتح» هي حزب السلطة .. قد يكون ذلك صحيحاً إذا كانت النظرة تقتصر على جانب واحد من الصورة، فالحقيقة هي أن أغلب المضطهدين والظالمين والمحاربين في أرفاقهم، وفي مواقعهم، في كافة الوزارات والؤسسات، هم من كوادر حركة فتح، الذين ناضلوا في الوطن وفي الساحات الخارجية، حيث يجلس أغلبهم اليوم في منازلهم، دون أي عمل، بسبب محاربة أغلب وزراء السلطة لهم، حرب الوزراء لهذه الفئة كان ومازال بسبب مواقف هذه الفئة من أسلوب العمل، الذي يمارس في الوزارات والؤسسات الفلسطينية، حيث دعا هؤلاء الكوادر إلى ضبط الأمور في الوزارات، وإلى محاربة الفساد، والإفساد المالي والإداري كوادر فتح تحديداً هم الذين تصدوا لملف الفساد والمفسدين، وهم الذي جمعوا الوثائق وطالبوا بتحويل هذه الملفات

يوسف الشايب

رام الله، «بلا انتخابات بلا بطيخ» .. المليش اسجل عنان بيجو فاسلدين جداد، بيكفي الي عننا» .. «نا مش متفائل إنه راح بصير انتخابات، وإذا صار أكيد راح بزوروا» .. «لازم يكون في مراقبة بدون مراقبة ما بنفع» ... رغم الزيادة الملحوظة في نسبة التسجيل للانتخابات المقبلة، في الأسبوعين الأخيرين، حتى تجاوزت النصف مليون ناخب، إلا ان الكثيرين اختاروا العزوف عن انتخابات لا يجدون فيها ما يمكن ان يغير الواقع الصعب الذي يعيشون. وفي هذا الإطار يشكك الدكتور حيدر عبد الشافي: كبير المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن، سابقاً، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في حديث لـ«أفاق برلمانية»، في جدوى ما يجري على الساحة الفلسطينية من استعدادات للانتخابات الفلسطينية الرئقبية، وعزى ذلك إلى «خيبة الأمل التي مني بها الشعب الفلسطيني من الانتخابات السابقة، في العام ١٩٩٦ والتي لم يتغير على إثرها حال الشعب، بل على العكس ازداد سوءاً، تحت وطأة الحسوبية، والمصالح الشخصية، التي انتجها أعضاء المجلس، آنذاك، وأشار إلى أن هناك شكوك لدى الجمهور الفلسطيني في جدوى ما يجري .. في العام ١٩٩٦، كان الإقبال شديداً على مراكز التسجيل والانتخاب، وأما في أن يغير الأعضاء الذين تم انتخابهم الحال الاقتصادي الصعب للفلسطينيين، بعد أن صلق هؤلاء البسطاء، الأعضاء فيما رفهوه من شعارات انتخابية، وعدوا بها الجماهير بتحسين الأوضاع: إلا أن أيأ من ذلك لم يحدث، بل ما كان هو العكس.

إلى جانب ذلك، وجت اوساط سياسية واجتمعية عديدة، في اجراء الانتخابات المخرج الجدي من الأزمة السياسية القائمة، ذلك ان الدفع بالأمور اتجاه اجرائها بات يعني اسرار الشعب الفلسطيني لنيل استقلاله وبناء دولته على اسس ديمقراطية. وكان رئيس الوزراء السابق، محمود عباس (أبو مازن)، قال في تصريحات صحافية، ان اجراء انتخابات فلسطينية امر ضروري لكن الاولوية يجب ان تكون لتوحيد الأجهزة الأمنية .. علينا ان نكون جاهزين للانتخابات لأنها تعبير مهم عن الديمقراطية، ولأنها ستفضي الي قيادات جديدة في المؤسسات الفلسطينية، لكن تبقى الاولوية لتوحيد الأجهزة الأمنية ولاعطاء الحكومة صلاحيات لتنفيذ الاصلاحات في جميع المجالات .. اذا جرت الانتخابات في معزل عن الاصلاح، وفي ظل الاحتلال، فستعرض للكثير من الشوائب.

سياق بين الفضائل

وكان الافت في التسجيل لهذه الانتخابات، أنه في الوقت الذي تدعو فيه، وباصرار، مختلف الفضائل الفلسطينية المعارضة لاتفاقات «أوسلو»، وللسلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها الجبهتين الشعبية والديموقراطية، حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي»، إلى ضرورة التسجيل في الانتخابات، «من أجل التغيير» .. كل وفق

التتمة صفحة ٦